الحكم الرشيد بين عهد نبوة الإسلام وواقع العالم العربي اليوم

ـ دراسة في الدلالة والمعايير ـ

د. لخضر روبحي
أستاذ مكلف بالدروس
قسم اللغة العربية
جامعة محمد بوضياف- المسيلة

الملخص:

الحكم الرشيد ودلالاته المختلفة يـــوحي على تصوّر أنجع وأفضل لحيـــاة الإنســـان والمجتمعات بصفة عامة . واختيارنا لعهـــد النبوة الإسلامية مقارنة بواقع العالم العـــربي اليوم من باب توضـــيح العلاقـــة والتمـــايز بينهما، ومدى ارتباطنا بتاريخنا وأخذنا مـــن ما أفرزته السلطة السياسية وإدارتها لشـــؤون المجتمع وموارده المختلفة اقتصاديا و اجتماعيا وثقافيا .

وهذا المقال من شأنه أن يركّز على معـــايير الحكم الصالح والمتمثلة أساسا في الاســـتقرار السياسي ونوعية تنظيم الاقتصاد والتحكم في الفساد .

Abstract :

A wise governance and its different significances reveals a good an efficient Imagination
about not only human life and societies in general choosing the prophets era compared with the Arab world actual situation is intended to clarify both the specifity and the relationship and to what extent we are attached to our history Our intake of what resulted from the political authority its administration for the society affairs and its resources whether economically socially or culturally Our essay would concentrate on the criteria for an efficient governance which solely requires political stability and how well the economy is managed and corruption is fought

مقدمة

من الواضح أن الدّراسة الدلالية تتناول المعنى، فهي فرع من فروع علم اللغة. فكما تستعين علوم اللغة المختلفة بالدلالة للقيام بتحليلاتها، يحتاج علم الدلالة لأداء وظيفته إلى الاستعانة بهذه العلوم. فلكي يحدّد الشخص معنى الحدث الكلامي لابدّ من الوقوف على وظيفة الكلمة داخل الجملة والمعنى المعجمي، والتعابير التي لا تفهم بمجرد تفسير كل كلمة من كلماتها. فمدار هذا العلم على المعنى، وكل بحوثه تدور في فلكه مهما اختلفت طرائقها وتباينت أساليبها. والمعنى مجال يجذب إليه كل المهتمين من علماء اللغة والأدب وعلم النفس والاجتماع ... وغيرها .

وإذا كانت اللغة ظاهرة اجتماعية تصحب الإنسان في مظاهر حياته المختلفة، فإنّ ألفاظها عرضة للتطور والتغير من حيث دلالاتها. ذلك أن الكلمة الواحدة تعطي من الدلالات بقدر ما يتاح لها من الاستعمالات.

وهذا المقال يهدف إلى الوقوف على دلالة مصطلح : "الحكم الرشيد" وما قاربه من تسميات مختلفة كالتعبير عنه بمصطلح:" الحكم الصالح " . وفي هذا السياق تأتي هذه الدراسة لتحليل أشكال التطور الدّلالي ضمن "علم المعنى" الذي أضحى فرعا مستقلا من فروع الدراسات اللغوية الحديثة، لنلج بعده مباشرة إلى دراسة معايير هذا الحكم بالموازاة بين عهدين اثنين يمثلان واقعين مختلفين في مظاهر كثيرة، ألا وهما: واقع النبوة الإسلامية، وواقع العالم العربي اليوم .

1. مدلول الحكم :

أ ــ **لغة:** جاء في كتاب أساس البلاغة للزمخشري (ت 583) أن مادة: (ح ك م) في اللغة لها دلالات مختلفة. وهذا نص ما قاله:

"(ح ك م) ــ أحكم الشيء فاستحكم. وحكم الفرس وأحكمه : وضع عليه الحكمة . وفرس محكومة ومحكّمة .

وحكّموه: جعلوه حكما. وحكّمه في ماله، فاحتكم وتحكم ... ورجل محكّم: مجرّب منسوب إلى الحكمة. وحاكمته إلى القاضي: رافعته. وتحاكمنا إليه واحتكمنا. وهو يتولّى الحكومات، ويفصل الخصومات... وأحكمته التجارب،: جعلته حكيما. ومن المجاز: حكمت السّفيه تحكيما، وأحكمته إحكاما إذا أخذت على يده أو بصّرته ما هو عليه ."[1]

ب ــ اصطلاحا: مدلول الحكم (Governance) مفهوم محايد "يعبر عن ممارسة السلطة السياسية وإدارتها لشؤون المجتمع، وموارده، وتطوره الاقتصادي والاجتماعي. والحكم مفهوم أوسع من الحكومة، لأنه يتضمن بالإضافة إلى عمل أجهزة الدولة الرسمية من سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية وإدارة عامة، عمل كل المؤسسات غير الرسمية أو منظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى القطاع الخاص ".[2]

وبهذا المعنى فإن مفهوم الحكم ليس جديدا وإنما هو قديم قدم الحضارة الإنسانية، لأنه يستمد وجوده من كافة المؤسسات التي تشترك في صنع القرارات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية على مختلف المستويات.

2. مدلول الرشيد:

. الرشيد في اللغة من مادة (ر ش د)، يقال:" رجل راشد ورشيد وفيه رشد وراشد، وقد رشد يرشد. ورشد يرشد. واسترشدته فأرشدني، وأخذ في سبيل الرشاد. وهو يمشي على الطريق الأسدّ الأرشد."[3]

بمعنى أنّه نقيض للغيّ والضلال، ومرادف للصواب والهدى لقوله تعالى: **﴿ومَا أمرُ فرعونَ برشيد﴾**[4].

1- الزمخشري : أساس البلاغة . دار المعرفة بيروت لبنان د.ت) ، ص : 91.

2- مجلة " مركز دراسات الوحدة "، بيروت، 2004 م، ص:40.

3- الزمخشري: مرجع سابق، ص: 163.

4-القرآن الكريم، سورة هود: الآية: 97.

أما صيغة (رشيد) فللمبالغة على وزن (فعيل). بمعنى أنّ هذا الحكم في مستوى من مستويات الأهلية والصلاح بما يعود على المجتمع من رفاهية وازدهار بفضل كوادره وقيادته المنتخبة التي تسعى جاهدة على خدمة غيرها.

ومن خلال هذا التعريف فإنّ كل المسميات التي تحمل صيغة هذا الغرض تتقاسم حتما مع مصطلح (الحكم الرشيد) سواء عبّر عنها بالحكم:"الصالح" أو "الفاضل" أو غير ذلك. فمن تعريف الحكم الصالح (Good Governance تذكر هذا التعريف: "هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية منتخبة، وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير موارد المجتمع، وبتقديم المواطنين وبتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم، وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم"[5].

وهكذا، يواصل المصطلح المتداول مسيرته عبر محطات الزمن، حيث يحاول مستعملوه تركيز معانيه في أذانهم، في أثناء تلقيهم له في المحيط العام، إلا أن الحياة تشجع على تغير المفردات؛ لأنها تضاعف الأسباب التي تؤثر في الكلمات. فالعلاقات الاجتماعية تعمل على تغير المفردات وتقضي على الكلمات القديمة أو تحور معناها وتتطلب خلق كلمات جديدة ..."[6].

أمّا دراستنا لطبيعة الحكم الرشيد زمن النوة الإسلامية مقارنة بواقع العالم العربي اليوم، فمن باب توضيح العلاقة بينهما وقوفا على التقاطع المشترك لاسيّما في الأبعاد الثلاثة التالية:

- البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.
- البعد الاقتصادي الاجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع المدني .
- البعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة ومدى كفاءتها وفاعليتها .

كما أن هذا الدراسة من شأنها أن تركز على معايير الحكم الرشيد، والمتمثلة أساسا في الاستقرار السياسي ونوعية تنظيم الاقتصاد والتحكم في الفساد .

5- مجلة:" مركز دراسات الوحدة، مرجع سابق، ص: 41.

6- مجلة: "منتدى الأستاذ" المدرسة العليا للأستاذة، قسنطينة، العدد الثاني، ماي 2006، ص 64.

أولا: البعد السياسي:

السياسة أصل من أشرف الأصول التي لا قوام للعالم إلا بها، لأنها تستهدف خدمة الإنسان على جميع الأصعدة تحقيقا للإنسانية على أساس من الحق والعدل والتعاون المثمر .

1ـ العدل

العدل من الأصول التي يحتاج إليها كافة ما يوجد في المجتمع من ظواهر ونظم سواء كانت عقائدية أو أسرية، أو تربوية أو قضائية أو اقتصادية. وقد بيّن محمد الطاهر بن عاشور مكانة العدل بوصفه من أصول النظام، وعلل ذلك بقوله:" فحسبي قوله تعالى: ﴿**إنَّ اللهَ يأمرُ بالعَدل**﴾[7]، فقد تأكد هذا الخبر التشريعي بحرف (إنّ)، وافتتح باسم الجلالة الذي يلقي الرحمة على هذا الخبر ويشعر الأمة بأهمية موضوعه، وينبّهها إلى فعّالية النتائج المتوقفة على تنفيذه، ويقوّي دواعيها للتلقي، ويشحذ عزائمها للعمل به، وقد وقع الخبر عن اسم الجلالة بالجملة الفعلية وبصيغة المضارع ـــ خاصة لإفادة تجدد الأمر، وتكرره، واستمراريته، ونظيره في هذا المعنى، وفي خصوصياته قوله تعالى: ﴿**إنَّ اللهَ يأمركمْ أنْ تُؤدوا الأمَانَات إلَى أهلهَا وإذَا حَكَمتُم بَينَ النَّاس أن تَحكُموا بالعَدل**﴾[8] ".[9]

وقد تكفّل القرآن بوضع منهجية نتبيّنها من هذه الآية التي تأمر برد الأمانات إلى أهلها، وتقيد الحكم بين الناس بالعدل، وقد قيل في شأنهما: إنهما أساسا الحكومة الإسلامية، ولو لم يترل في القرآن غيرهما لكفتا المسلمين في ذلك.[10]

وهكذا يتبين:

---

[7]- القرآن الكريم، سورة: النحل، الآية: 90 .

[8]- القرآن الكريم، سورة: النساء، الآية: 58.

[9]- ابن عاشور: **أصول النظام الاجتماعي في الإسلام**: الشركة القومية للنشر والتوزيع، تونس، 1964، ص: 185.

10- محمد عبده: **تفسير المنار**، ط 2، دار المعرفة، بيروت لبنان، ج 5، ص 168.

- بأنّ العدل من الأصول التي تتركز عليه كافة الظواهر الاجتماعية، لأن (العدل) يعني بالضرورة تمكين أصحاب الحقوق بحقوقهم، ويقتضي هذا الاتفاق على تعيين تلك الحقوق أولا - قولا وفعلا -.

- إنّ العدل بحكم كونه معرّضا للعديد من المؤثّرات النفسية والبيئية، فإنه لا يتوطد إلا داخل مجتمع له من النظم، والقوانين والمعابير، ما يجعل الحقوق فيه مصانة محفوظة .

- كل جماعة أو مؤسسة مدعوّة إلى أن تكون عادلة في المهمة التي تقوم بها، في الهدف الذي تسعى إليه، وفي كل أعمالها وتعاملها، وأحكامها، فلا تبنى أسرة، ولا يمكن أن تستمر، وتقوم بوظيفتها ما لم يحكمها العدل، ولا تبقى الظواهر الاجتماعية، ولا تستطيع أن تقوم بوظائفها ولا أن تحافظ على أهدافها ما لم يكن العدل سائسها، وهذا ما يثبت: أنّ إقامة العدل هي أساس النظام، وقديما قيل: "إن الملك والعدل أخوان، لا غنى بأحدهما عن الآخر، فالملك أسّ، والعدل حارس، والبناء ما لم يكن له أسّ فمهدوم، والملك ما لم يكن له حارس فضائع "[11].

- إنّ إقامة العدل ليست مسألة جزئية، ولا ظاهرة فردية، وإنما ظاهرة اجتماعية تتوقّف عليها بقية الظواهر الاجتماعية الأخرى، فإذا انعدم العدل اختلّ النظام، وتقطّعت الصلات، وحدث الخراب، وانهدم العمران .

2- الشورى :

أصل من أصول النظام، ومبدأ من مبادئ العدل، وما الدعوة إلى تطبيقها في كل الظواهر الاجتماعية إلا دليل على أهميتها. والواقع أن الشورى ذات شقين، الأول: الشورى في اختيار الحاكم. والثاني: شورى في إدارة الحكم ومراقبة الحاكمين.

فالأولى أن يتم اختيار الحاكم من قبل الشعب، وهنا يجب اختيار الأصلح وممن تتوفر فيه شروط معينة.

11- ابن عبد ربه: **العقد الفريد**، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط 3، 1956م، ج1، ص 23.

والثانية: مشاركة الرعية في تقديم النصح للحاكم ومراقبة الأعمال الحكومية حتى لا يحدث انحراف داخل الدولة.

وقد سلك ديننا الحنيف في توصيل معاني الشورى وبيان أهميتها وفعاليتها أساليب متنوعة، منها ما أخبر به من ممارسة عملية التشاور، كانت قد سلكتها ملكة (سبأ) في وصيّتها المشهورة مع سليمان عليه السلام حين أرسل إليها كتابه مع الهدهد طالبا منها أن تأتي مذعنة صاغرة هي والسادة من قومها .

وقد نص القرآن الكريم أن الملكة على الرغم من كونها صاحبة السلطان والنفوذ، فإنها لم تتسرّع في إصدار الأوامر واتخاذ القرارات بل جمعت الملأ من قومها، وعرضت عليهم موضوع الكتاب، وطلبت منهم أن يمدّوها بآرائهم ونصائحهم واقتراحاتهم. قال تعالى: ﴿**قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ أَلاَّ تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ قَالُوا نَحْنُ أُوْلُوا قُوَّةٍ وَأُولُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ**﴾[12]

ويستفاد من عرضها لفحوى الكتاب، ومن وصفها إياه بأنه كتاب كريم "أنها تقدّر مضمونه، وتحسب عواقبه، وتدرك آثاره، ولكنها لم تتخذ بعد حياله قرارا، بل إنها ألقت بمضمونه، وطلبت رأي الحاضرين."[13] وقد أفادت المحاورة: أن الشورى سياسة ثابتة للملكة، وليست مسلكا عرضيا، أو أمرا انفعاليا اقتضاه أمر خطير، أو موقف معين، ويدل على ذلك قولها: (ما كنت قاطعة أمرا حتى تشهدون).

ويأتي الأمر بالشورى في صورة أمر قاطع موجه إلى الرسول ﷺ: ﴿**وشاورهم في الأمر**﴾[14] ليؤكد أن الشورى ليست منة أو تفضلا من الحاكم،

12- القرآن الكريم، سورة، النمل، الآية: 29 – 35 .

13- محمد التومي: **المجتمع الإنساني في القرآن الكريم** ، الدار التونسية للنشر، 1986، ص 410.

14- القرآن الكريم، سورة، آل عمران، الآية: 159.

وإنما هي واجب سياسي واجتماعي في الحكم، وفي كل الشؤون الاجتماعية. وتذكر السيرة أن الرسول ﷺ كان دائما ملتزما بالشورى، فيما لم ينزل فيه وحي، بل كان كثيرا ما يرجع عن رأيه إلى رأي أصحابه، وفي ذلك يقول أبو هريرة: "ما رأيت أحدا أكثر مشورة لأصحابه من رسول ﷺ."[15]

وإذا نظرنا إليها من جهة ما فيها بمقتضى واقعها من استفسار للآخرين واستجوابهم، وفيما ينجم عن ذلك من إبداء ملاحظات، وتعليقات، واستدراكات، وتنبيهات وتعليقات، تبيّنّا أنها مظهر من مظاهر الوعي والنضج والرقي، لما في ذلك من زيادة في المعرفة والاستطلاع والتصور، ومن اهتداء إلى الحلول، ووصول إلى الاختيار الموفّق، والاقتراب إلى الحق، ومن هنا، فإن الشورى طريق إلى التجديد، والتطور ـــ باعتبارها ـــ بحثا عن الأصلح، والأحق، والأولى، والأهم .

3ـ الحق:

مبدأ من مبادئ ترشيد الحكم، وهو أيضا من أهم المثل التي يعتمد عليها في تزكية النفوس ورفعة شأنهم، فالتمسك بالحق وإعلانه والجهر به من أعظم الفضائل حتى لا تقوم للباطل قائمة." والأمر هذا يتطلب الدعاة إلى الحق الذي يعلمون على نشره، وهؤلاء الدعاة الذين ينادون بالحق هم الذين تنهض على أكتافهم الأمم، ولا يمكن أن تصور أمة ليس بها دعاة للحق، وإذا وجدت مثل هذه الأمة كان ذلك بزوالها ".[16] وقد اعتبر القرآن التهرب من الحق، ومحاولة إخفائه خيانة قال تعالى: **﴿إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلاَ تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا وَاسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا وَلاَ تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لاَ يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا﴾**[17].

15- الترمذي : **كتاب الجهاد** ، باب 34 ، حديث : 1714،ج 4 ، ص 214 .

16- محمود سعيد عمران: **النظم السياسية عبر العصور**، دار النهضة العربية بيروت، ط 1، 1999، ص 288.

17- القرآن الكريم، سورة: النساء، الآية: 105 ـ 107.

4ـ الحرّية:

تعتبر الحرية من أهم القيم، باعتبارها أساس كل شيء، فالحرية ضرورة للإنسان حيث لا تتحقق إرادته إلا في جوّ من الحرية الكاملة الواعية التي لا تضر المجتمع ولا تتعدى على حرّيات الآخرين.

والحرّية السياسية والمدنية تتجلى في اختيار الحاكم، ومتابعة أعمال الحكّام، وإبداء الرأي فيها إذا لزم الأمر.

5ـ المساواة:

وذلك بالنظر إلى كافة الناس على أنّهم جميعا سواسية، وهذه المساواة لا تأتي إلا بالتشريع المناسب الذي ينمّي وجدان الفرد ويحرّر ضميره.

ـ ثانيا: البعد الاقتصادي:

وقد كشف القرآن للمؤمنين عن منابع القوة وعناصرها، وأمرهم بالبحث عنها واستخدامها ومسايرة التقدّم البشرى والسبق في الكشف والاختراع والسلطان، وبيّن لهم أنها تكمن في أشياء كثيرة، منها على سبيل المثال (الحديد) وما يقوم عليه من الصناعات النافعة بواسطة النار التي هي أقوى منه نتيجة الفكر والعمل، وثبت لهم هذه الحقيقة حتى جعلها عقيدة لا قيام لديهم ولا لدولتهم إلا بها حيث أعلمهم أنه نزّل الحديد مع الكتاب، إشارة إلى أنّ القوة مع الحق لتقوم الحياة بهما، فقال تعالى: ﴿.... **وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَن يَنصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ** ﴾[18].

وضرب لهم الأمثلة على ذلك بالملوك الصالحين من الأنبياء والأولياء في قصة ذي القرنين، وقصة داود وسليمان عليهما السلام. وبالنظر في هذا القصص الكريم نرى أنّ منابع القوة وعناصرها مبيّنة فيما يأتي من غير حصر :

- في همم الأفراد وعقولهم وقوة العاملين معهم .

18- القرآن الكريم، سورة الحديد، الآية: 25.

- في التمكن في الأرض واستخراج أسرارها وقواها ومعادنها والتسلط على الموجودات الكونية والانتفاع بها، ﴿إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَآتَيْنَاهُ مِن كُلِّ شَيْءٍ سَبَبًا﴾ [19].

- في عدم الوقوف عند المعلومات الموروثة والقوى الموهوبة وإنما بالسعي في الكشف عن الجديد من العلوم والقوى المكتسبة.

الحكم الرشيد في واقع العالم العربي اليوم :

تعد السلطة من أهم المؤسسات الرسمية التي وجدت لتحمي المجتمعات، وتحافظ على وجودها، وتضمن لها أسباب المنعة داخليا، وخارجيا، وقد اعتبر ابن خلدون السلطة ضرورية ضرورة الاجتماع نفسه، فقال: "ثم إن هذا الاجتماع إذا حصل للبشر... وتمّ عمران العالم بهم لابدّ من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم... فيكون ذلك الوازع واحدا منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان، واليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان وهذا هو معنى الملك "[20].

فالظاهرة السياسية وجدت لحماية الأعمال الحضارية مما يمكن أن يعرض لها في الداخل من تجاوزات. ذلك أنها " لم تنشأ لذاتها، بل لغاية واحدة هي تأمين النظام داخليا وخارجيا، وأن إلزاماتها لا تهدف إلى تحقيق مصالح الفئة المنتدبة للقيام بأعباء السلطان، وإنما للحفاظ على الوجود الاجتماعي وبقائه واستمراره" [21].

وإذا استحضرنا ما وجد في دائرة العلوم السياسية من ضوابط، وتحديدات تتعلق بمفهوم السلطة، علمنا أنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأهداف الأساسية للمجتمع، أو بما يعبر عنه سياسيا بالغاية الواحدة المشتركة التي هي: (تأمين النظام داخليا وخارجيا)، ولما كانت عبارة (تأمين النظام) كلمة جامعة تبين لنا أن ارتباط إلزامات السلطة بأهدافه يعني الحفاظ على ارتباط إلزامات الظواهر الاجتماعية عموما بأهدافها.

19- القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية: 84.

20- ابن خلدون: المرجع السابق، ص ص: 71 ــ 72.

21- محمد التومي: المجتمع الإنساني في القرآن الكريم، ص 384 .

هذا وإنّ هناك جدلية قائمة بين أهداف السلطة وبين أهداف بقية الظواهر الاجتماعية،" فإذا كانت السلطة متمسكة بالهدف الأساس الذي من أجله وجدت، حرصت كل الحرص على أن تحقق بقية الظواهر الاجتماعية أهدافها الأساسية المرسومة، فبذلك يحصل التنسيق، والانسجام، والترابط. وإذا انحرفت السلطة، وحرفت معها الظواهر الاجتماعية بأن حولتها عن وجهتها الأصلية، وسخرتها لخدمة أغراضها الخاصة كانت النتيجة التفكك والخراب "[22] .

فالحكم الرشيد في عالمنا العربي اليوم يستوجب حكما ديمقراطيا فعالا يستند إلى المشاركة والمحاسبة والشفافية كما يستند إلى مرجعية القانون وسيادته على الجميع من أجل تنظيم العلاقات مع وجود برلمانات وهيئات سياسية لتشريع القوانين ومحاسبة المسئولين عن إدارتهم . ومعاييره تتمثل أساسا في العدالة الاجتماعية والمساواة والمشاركة السياسية. وينظر إلى الديمقراطية في العالم العربي بأن تمثل:

أ – سيادة الشعب.

ب – حكومة قائمة على موافقة المحكومين وعلى تداول السلطة.

ج – حدود دستورية للحكومة، من بينها فصل السلطات .

د – حقوق متعلقة بالحريات ووسائل إعلام حرة.

هـ – انتخابات حرة وعادلة.

و – حكم الأكثرية وحماية حقوق الأقليات .

ز – المساواة أمام القانون وتطبيق مستمر للقانون.

ح – تعددية اجتماعية واقتصادية وسياسية.

ط – قيم التسامح والتعاون والتسوية.

أما **البعد الاقتصادي** فيرتكز على التعاون المثمر والعدالة في التوزيع ونوعية تنظيم الاقتصاد، وهذا من خلال الإصلاحات الاقتصادية ومحاربة الفساد، واحترام قواعد المنافسة الاقتصادية.

22– المرجع السابق، ص 386.

الخلاصة:

ختاما نقول لابدّ من الاستفادة من مبادئ الحكم الرّاشد لحل مشاكل المجتمع العربي، بالعودة أولا إلى تاريخنا وقيمنا فلنا فيها خير مثال. ثم قراءة الواقع المعيش والجمع بين أبعاده المتكاملة، بدئا بالبعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، فالبعد التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفعاليتها، وأخيرا البعد الاقتصادي الاجتماعي المتعلق بطبيعة بنية المجتمع.

المراجع:

1ـ الزمخشري : أساس البلاغة . دار المعرفة بيروت لبنان د.ت) ، ص : 91.
2ـ مجلة " مركز دراسات الوحدة " ، بيروت ، 2004 م ، ص :40 .
3ـ الزمخشري : أساس البلاغة ، ص : 163.
4ـ هود : 97.
5ـ مجلة :" مركز دراسات الوحدة ، ص : 41.
6ـ مجلة :" منتدى الأستاذ " المدرسة العليا للأساتذة، قسنطينة، العدد الثاني، ماي 2006، ص 64.
7ـ النحل: 90 .
8ـ النساء: 58 .
9ـ ابن عاشور: أصول النظام الاجتماعي في الإسلام: الشوكة القومية للنشر والتوزيع، تونس 1964ص: 185.
10ـ محمد عبده : تفسير المنار ، ط 2 ، دار المعرفة ، بيروت لبنان ، ج 5 ، ص 168 .
11ـ ابن عبد ربه : العقد الفريد :، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ط 3 ، 1956م ، ج1 ، ص23.
12ـ النمل : 29 ـ 35 .
13ـ د. محمد التومي : المجتمع الإنساني في القرآن الكريم ، الدار التونسية للنشر، 1986، ص 410.
14ـ آل عمران : 159 .
15ـ الترمذي : كتاب الجهاد ، باب 34 ، حديث : 1714،ج 4 ، ص 214 .
16ـ د. محمود سعيد عمران : النظم السياسية عبر العصور ، دار النهضة العربية بيروت ، ط 1 ، 1999 ، ص 288 .
17ـ النساء : 105 ـ 107 .
18ـ الحديد : 25 .
19ـ الكهف : 84 .
20ـ ابن خلدون: المقدمة ، ص 71 ـ 72 .
21ـ د. محمد التومي : المجتمع الإنساني في القرآن الكريم ، ص 384 .
22- نفسه، ص 386.